

دراسات في المجتمع المصري الإسلامي

قبل العصر الفاطمي

المذكورة سببه اسماعيل كاشف

أستاذة التاريخ المساءدة

لا يزال المشتغلون بدراسة التاريخ الإسلامي يشعرون بأنهم يحتاجون إلى مضاعفة العناية بدراسة المجتمع ، لأن معظم الجهود التي بذلت في الدراسات التاريخية الإسلامية ، كانت تنجم حتى عصر قريب إلى التاريخ السياسي ونظم الحكم . ولعل السبب الأكبر في ذلك أن جمهرة المؤرخين في العصور الوسطى لم يفتضوا إلى العناية بدراسة المجتمع ، وتفصيل الكلام على طبقات الشعب وأحواله الاجتماعية ، ومستوى المعيشة والأخلاق والعادات .

وهكذا يلزمنا - نحن المشتغلين بالتاريخ الإسلامي الآن - ألا نقف عند كتب التاريخ فخب ، بل علينا أن ننس في كتب الأدب ، ودواوين الشعر ، وكتب الفقه والحسبة ، وكتب التراجم والطبقات ، وكتب الخطط والرحلات والجغرافية ، ما يمكن أن ننظر به عن المجتمع الإسلامي . وعلينا أن نعد العناية بدراسة الأوراق البردية لأن من بينها وثائق تتعلق بالجزية والإخراج ، وإسناد المناصب ، وأنظمة الإدارة ، وطرق التجارة ، وأثمان البضائع وأحاجات المعيشة ، والبيوت والأرض فضلا عن المسكنات الخاصة التي تكشف عن بعض العادات والعلاقات الاجتماعية .

ويمتد تاريخ مصر الإسلامية قبل العصر الفاطمي من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٣٥٨ هـ أي من سنة ٦٤٠ م إلى سنة ٩٦٩ م ، وهي مدة تزيد على ثلاثة قرون وتنقسم إلى فترتين رئيسيتين : الفترة الأولى هي التي اصطلاحنا على تسميتها باسم عصر أولاد أوجر الإسلام في مصر . وتمتد من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٢٥٤ هـ أي من سنة ٦٤٠ إلى سنة ٨٦٨ م ، أما الفترة الثانية فتمتد من سنة ٢٥٤ هـ إلى سنة ٣٥٨ هـ أي من سنة ٨٦٨ إلى سنة ٩٦٩ م ، ونضم الفترة الثانية دولتين

مستقلين استقلالاً داخلياً هما الندرتان الطورية والإخشيدية تفصيل فتية
ضطراب وعدم استقرار .

وعلى كل حال فإن طبقات المجتمع بمصر في العصر الذي نحن بصدده
يمكننا أن نقسمها على الوجه الآتي :

أولاً : طبقة الارستقراطية حاكمة . وقوامها الولاة وكبار الموظفين في
عصر الولاة ، ثم الأمراء في عصرى الطولونيين والاخشيديين ، ويلحق بهذه
الطبقة أفراد أسرتين كان لهما شأن كبير في حكم مصر في العصر الطولوني ،
وهما أسرة بنى مهاجر والماذرائيين . بل إن الماذرائيين ظل تفوذهم السياسى
والاقتصادي قوياً جداً حتى قرب نهاية العصر الإخشيدى .

ثانياً : كبار الملاك من المسلمين . وهم الذين أقطعتهم الحكومة منذ عصر
الفتح ، الضياع التى كانت ملكاً للحكومة البيزنطية وللكبار الملاك البيزنطيين ،
ومثال ذلك الصحاح ، ابن سندر ، الذى أفضعه الخليفة عمر بن الخطاب نحو
ألف فدان قرب صاحبة الدر دماش الحاتية . وفى العصر العباسى نجح
كثير من الفرس والترك فى تكوين إقطاعات واسعة .

ثالثاً : كبار الملاك من الأقباط . وكان منهم عدد كبير فى ريف مصر .
ومن هذه الطبقة السيدة القبطية التى استضافت الخليفة المأمون حينما قدم إلى
مصر فى سنة ٢١٧ هـ .

رابعاً : رجال الجيش والبحرية ، وكانوا من العرب منذ الفتح العربى حتى
قيام الدولة العباسية . وبعد قيام الدولة العباسية أصبح رجال الجيش من الفرس
والعرب ، حتى أبعد العرب عن الجيش فى زمن الخليفة المعتصم العباسى فى بداية
تتمرن الثالث الهجرى ، أعين فى سنة ٢١٨ هـ وأصبح قوام الجيش من الفرس
والترك حتى نهاية عصر الولاة .

ونلاحظ أنه فى عصر الولاة اشترك المصريون فى العسبات اخرية
ثموية فى الجيش . أما فى الاستول فقد استخدمتهم حكومة الخلافة إلى
حد كبير ، وانتفعت بخبرة الملاحين والعمال المصريين أيما انتفاع .

أما الجيش في العصر الصولوني كان يتكون من الترك والعرب ومن عماليك من الروم والديلم، والسودانيين .

وكان الجيش في العصر الاخشيدى يتكون من ترك وسودانيين ومغاربة وعماليك من أجناس مختلفة .

خامسا : أهل اليسار من التجار المسلمين والأقباط .

سادسا : سواد الموظفين العرب والأقباط في المدن والريف .

سابعا : صغار الملاك والمزارعين من المسلمين والأقباط .

ثامنا : الفقهاء وطلاب العلم من المسلمين . ويقابلهم إلى حد ما رجال الدين والربان من الأقباط . وكان كثير من الأقباط قد أقبل على الرهبنة فراراً من الجزية ، ففطنت الحكومة إلى ذلك منذ ثلث قرن الأول للهجرة وأحصت الرهبان وفرضت عليهم الجزية .

تاسعا : صغار التجار والباعة .

عاشرآ : أرباب الصناعات وأصحاب المين .

حادي عشر : ذوو حاجة من فقراء الشعب .

ثاني عشر : الرقيق . ونلاحظ أن تجارة الرقيق كانت رائجة في مصر منذ الفتح العربي . وكان في القسطنطينية منذ فجر الإسلام في مصر سوق للرقيق . وأصبحت مصر في العصر الاخشيدى من أعظم أسواق الرقيق الأسود والأبيض . وكانت مصر في العصر الاخشيدى غاصة بالعبد الهاريين من أسيادهم ، شأنها في ذلك شأن سائر ديار الإسلام في القرن الرابع الهجرى . وكان معظم أولئك العبيد الأباقي يشتغلون في الأعمال الزراعية .

ونلاحظ بوجه عام فيما يختص بطبقات المجتمع في هذا العصر الذى نتحدث عنه أنه لم تكن هناك حوز منيعة بين هذه الطبقات . بل إن كثيراً من العبيد المعتقين كانوا ينخرطون في سلك الجيش ويصلون إلى مكانة عالية فيه ، كما كان بعضهم يتقلد بعض الوظائف الرئيسية في الإدارة .

وعما ينفذ النظر ، أن الوثائق البردية والكتابات التاريخية على شواهد القبور ، تلقى ضوءاً أعلى ناحية مهمة من نواحي المجتمع المصرى فى العصر الذى نحن بصددده ، تلك هى ناحية الأسماء المستعملة بين طبقات الشعب المختلفة . أما شواهد القبور فقد وصل إلينا منها بضعة ألوف محفوظة فى دار الآثار العربية التى تعرف الآن باسم متحف الفن الإسلامى . وقد نشره جاستون قسيت ، نصوصها فى عدة مجلدات . وتضم النصوص فى معظم الأحيان آيات قرآنية وعبارات تقليدية ثم اسم المتوفى وتاريخ وفاته .

والملاحظ فى شواهد القبور بمصر الإسلامية إلى القرن الثالث الهجرى ، أن الأشخاص تذكر أسماءهم مع نسبهم إلى قبائلهم العربية ، أما منذ القرن الثالث الهجرى الذى أصبح فيه المسلمون أغلبية فى القطر المصرى والذى تعربت فيه مصر وتمصر فيه العرب ، فنجد أن أسماء الأشخاص تذكر مع نسبهم إلى البلاد التى نشأوا فيها أو قدمت أسرهم منها . وأحياناً نجد الأسماء دون أى نسبة . ولما كانت أسماء النساء لا ترد كثيراً فى كتب التاريخ ، فإن شواهد القبور مصدر طيب لمعرفة أسماء النساء التى كانت منتشرة فى الزمن نحن بصددده ، والواقع أننا نجد من بينها كثيراً من الأسماء المألوفة لنا فى العصر الحاضر مثل عائشة وفاطمة وخديجة ولىلى وزينب وأسماء الخ ولكتنا نجد عدا ذلك بعض أسماء جديدة بالجمع والدراسة ، ومنها الأسماء التى تتألف من لفظة أمة ، — أى أمة — مضافاً إليه أسماء الله الحسنى مثل أمة الله ، وأمة القادر ، وأمة القاهر ، وأمة الرحمن ، وأمة العزيز ، وهذه الأسماء تقابل عبد الله وعبد القادر وعبد القاهر وعبد الرحمن من أسماء الرجال . ومن أسماء النساء أيضاً أسماء غير مألوفة فى مصر الآن : مثل زيتونة — سعيدة — مطروحة — مكية — هاشمية — بركة — بكريّة — جعفرّة — حسينة — ظبية — حمدة — أيوبة — نور — عفيرة — عبدة — سما — طانقية — حمدونة — تسنيم — هندة — أمى — مليكة — جمعة — صغيرة — قرشية — حجة — رحمة — موسىة — عيسوية —

رحمونة — عزيز — أوأوة — محبة — سودانة — جنة — ضحية —
 ماردة — سائلة — حمضة — سليخة الخ... ونلاحظ في هذه الأسماء
 تأنيث كثير من أسماء الذكور المعروفة لنا كجعفرة من جعفر ، وحسينة من
 حسين ، وأيوبه من أيوب ، وموسية من موسى ، وعيسوية من عيسى .

أما الوثائق البردية فيغلب عليها نوع آخر من الأسماء . فهي تشهد باحتفاظ
 أغلب المصريين بالأسماء القبطية أو بقايا المصرية القديمة ، بعكس شواهد القبور
 التي تغلب عليها الأسماء العربية . ونرجح أن السبب في هذا هو أن الأوراق
 البردية التي وصلت إلينا ترجع إلى أماكن متفرقة في الريف المصري ولاسيما
 مصر الوسطى . أما شواهد القبور التي وصلت إلينا فعظمها من جبانة الفسطاط
 والعسكر والقطائع ، حيث كان الأكثرية من العرب الوافدين على مصر أو
 أبنائهم . ومن الأسماء التي وردت في الأوراق البردية : يوحنس — شنودة —
 حليص — بحوش — بطرس — بطاوس — أصطفن — سمويل —
 متوس — مرهام — بلتوس — قفري — سنة — تموس — جريج .

ومن الأسماء التي وردت في الأوراق البردية أيضا : مقاره بن مرقوره —
 دنيل بن بلوته — بدر سوره بن ابراهيم بن بدر سوره — ميس بن قير —
 خضر بن شبيب بن عبد المسيح — سرماده بن يحنس بن قزمان — عيشون
 وجوزا ابني خيار الأقولى — حسنون بن موسى — رماح بن موسى —
 برمودة بن محمد بن حسنون — ميس بن اتارو — نظر بن بيان — شارك
 بن الحسن الخ... .

ومن أسماء النساء التي وردت في الأوراق البردية : فرقلية ابنة قفري
 بن سنه — قطامة ابنة نصر الفران — مقطلى ابنة شنودة — دركة —
 دروا بنت شنودة — يونة ابنة حليصا . الخ... .

والغريب أننا في كثير من الوثائق البردية لانستطيع أن نتبين ديانة أصحاب
 الأسماء السابقة . فعظم المصريين بعد الفتح مسلمين كانوا أو أقباطا احتفظوا

بأسمائهم القبطية أو المصرية القديمة . كما أنه منذ القرن الثالث الهجرى ترى القوم يتعاملون فى عقود البيع والشراء والديون والميراث والهبة حسب الشريعة الإسلامية . و ترى ذلك ينص عليه فى العقود المختلفة . كما أن كل الوثائق التى وصلتنا منذ القرن الثالث الهجرى تبدأ بالبسملة ، بينما نلاحظ قبل ذلك التاريخ أن بعض الوثائق تبدأ « باسم الأب والابن وروح القدس » .

وما يشهد باختلاف الأسماء فى ذلك العصر وثيقة من سنة ٢٣٣ هـ ، أى من عصر الولاة . بمذاق بونة ابنة حلبى من زوجها يزيد بن قاسم . وعقد زواج إسلامى من العصر الطولونى ، واسم الزوج يحسن بن شنودة من مدينة الأشمونين والزوجة اسمها دروا ابنة شنودة .

وقد وصل إلينا عدد غير قليل من الوثائق البردية يتضمن عقود زواج وكلها غنى بالبيانات المتعلقة بالزواج ، من خطوبة وشهود ومهر معجل ومؤخر ، ووصايا بحسن الصحبة والمعاشرة ، والأمر بإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . وفى بعض شروط حازمة من جانب الزوجة ، ومن ذلك وثيقة تتضمن عقد زواج من العصر الطولونى ، نص فيه على صداق قدره أربعة دنانير ، اثنان منها مبر معجل واثنان منها مهر مؤخر ، يدفع للزوجة بعد خمس سنوات من العقد . ولطريف فى هذا العقد أن الزوج أقر على نفسه بأن كل امرأة يتزوجها على امرأته هذه تكون تحت إمرتها ، ويجوز للزوجة الأولى أن تأمر بطلاقها إذا شئت . وفى وثيقة أخرى تتضمن عقد زواج من العصر الطولونى أيضا ترى أن من شروط الزوجة أن لا يمنعها زوجها من أهلها ولا يمنع أهلها منها ، وقد وردت مثل هذه الشروط فى عقود أخرى . ونلاحظ أن الشهود فى عقد زواج فى هذا العصر أكثر من عشرة فى الغالب .

ولاشك أن عقود الزواج البردية التى نشرها الأستاذ أدولف جرومان ، تستحق أن تكون موضوع دراسة اجتماعية دقيقة . فقيمة المهر تختلف فيها اختلافا كبيرا إذ تتراوح بين دينارين وثمانين دينارا . أما المؤخر فكان

يدفع الزوجة على فسط أو أقصد في موعيد محددة بعد الزوج . ولا يتيق
إلى خلاف الزوجة أو وفاة الزوج ، كالتبع الآن .

ونلاحظ أيضا في نصوص هذه العقود ، كثيرا من طقوس الخطبة والزواج ،
كخطبة المرأة إلى نفسها . والوكالة عن الزوجين ، والشروط المختلفة التي تضعها
الزوجة . ولا سيما بشأن إمكانها تطليق أى زوجة أو بيع أى جارية يتخذها
زوجها بعد زواجه منها . فضلا عن النص في بعض العقود على أن يكون
للزوج درجة زائدة ، فوق زوجته . وفي مثل هذه العقود يستشهد الزوج بقول
الله تعالى في سورة البقرة (وللرجال عليهن درجة) .

وقد وصلت إلينا وثيقة بردية محفوظة الآن في مجموعة الأرشيدوق رينر ،
في فيينا ، تتضمن بعض حوائج تجعل بها وتستخدمها إحدى العرائس في القرن
الرابع الهجرى . ومن هذه الحوائج : الخنا وماء الورد والخروب والمدارصين ،
فضلا عن نعل من نعال السند المشهورة .

والمعروف أن الأغنياء كانوا يرقون كل الإسراف في شراء حاجات
الجنات لبناتهم .

وتشهد بعض الوثائق البردية والكتابات التاريخية التي وصلت إلينا بأن
استعمال الشهور القبطية في التأريخ كان منتشرا حتى بين المسلمين . ومن ذلك
شاهد قبر محفوظ في متحف الفن الإسلامى بالقاهرة ويرجع إلى سنة ١٨٠ هـ
(٧٩٦ م) وقد كتب فيه بعد العبارات الإسلامية التقليدية في شواهد القبور :
أن تاريخ الوفاة أربع ليال خون من بابة سنة ١٨٠ هـ . وفي الأوراق البردية
وثائق متعددة نجد فيها استعمال الشهور القبطية مع السنين الهجرية ، ولا سيما
الوثائق التي تتعلق باستجار "عمال لفلاحة الأرض" .

ومن الغريب أن الشهور القبطية تذكر في بعض الوثائق البردية موصوفة
بأنها من شهور العجم ؛ فكأن المصريين الذين اتخذوا العربية لغة جديدة لهم

واعتنقوا الإسلام ، فاتهم أن تلك الشهور ليست شهور العجم ، وإنما هي الشهور المصرية منذ القدم . أو لعل ذلك من قبيل نسبة غير العربى إلى العجم عامة .

وبالنظر إلى أن كثيرا من المصريين كانوا يهربون من مكان إلى آخر في مصر فرارا من دفع الضرائب ، فقد عمل بعض الولاة في فجر الإسلام في مصر منذ أواخر القرن الأول للهجرة ، على وقف حركات الحرب وعلى إعادة كل شخص إلى مكانه الأول . وأدى ذلك إلى عمل سجلات للأهالى تشبه جوازات السفر والبطاقات الشخصية اليوم . فكان كل شخص يريد الانتقال من جهة إلى أخرى في مصر ، أو يريد ركوب سفينة ، عليه أن يحمل معه سجله .

وتطور ذلك إلى ضرورة الحصول على إذن عند الرغبة في مغادرة البلاد أو دخولها . وقد كتب المؤرخ المعروف «أحمد بن يوسف ابن الداية» أن موسى بن طولون عندما غضب من أخيه أحمد بن طولون ، ذهب إليه حائقا وطلب منه جوارا للسفر حتى يترك الديار المصرية . كما كتب المؤلف نفسه أن تاجرا كان قد اشترى من أحد اتباع ابن طولون عبدا بمائتي دينار ثم حصل على جواز سفر له وخادم معه . وكان في العريش على الحدود بين مصر وفلسطين موظف مختص بفحص جوازات السفر والامتعة التى يحملها المسافرين؛ ولما رأى الموظف جواز سفر التاجر اعتقد أن الخادم يلزمه جواز سفر مستقل وقام بذاته ، ولم يقبل أن يسج بالمرور للتاجر وتابعه إلا بعد وصول البيانات التى طلبها عن موضوعهما من المظاظ . وتوقع أنه كتب لابن طولون نفسه يشرح له المسألة . وأمر ابن طولون باستدعاء التاجر وسأله عن مصدر العبد ، وعرف أنه اشتراه من أحد اتباع الأمير . فأمر بإعطائه جواز سفر قانونى . وطلب التاجر بشفقات قدومه من الحدود وعودته إليها . قائلا إنه أنفق في ذلك عشرة دنانير ، فأمر ابن طولون بدفعها إليه .

والواقع أن مثل هذه الرقابة الشديدة على الخارجين من البلاد والداخلين

إليها والمتنقلين فيها كانت ضرورية لخدمة الشؤون المالية، ونحواربة الجاسوسية التي كانت منتشرة أعظم انتشاراً؛ إذ كان حكومة المركزية في الشام ثم في العراق جواسيس ينقلون إليها ما تعنى به من أحوال البلاد وتصرفات الولاة أو الأمراء؛ كما كان للولاة والأمراء جواسيس في الداخل، يتمثلون إليهم ما يعنون به من أمور البلاد الداخلية، وجواسيس في مقر الخلافة.

ويبدو من النصوص التاريخية أن السجون بمصر لم تكن عامرة في العصر الذي نحن بصدده، اللهم إلا في حكم الدولة الطولونية حين ازدهت بالمصوص وقطاع الطرق الذين جمعهم ابن طولون فأنقذ البلاد من شرورهم، فضلاً عن المحبوسين لأسباب سياسية أهمها معارضة الدولة الطولونية.

ولم يكن للسجن نظام دقيق. وكانت الرشوة منتشرة بين المشرفين عليه، حتى لقد كان بعض المسجونين يستطيع أن يفلت من السجن تماماً، أو أن يحصل على إطلاق سراحه فترة محدودة يرتب فيها بعض أموره.

ويبدو أن المسجونين كانوا يستطيعون أن يشتغلوا بصناعة أشياء يبيعونها كما يريدون. والراجح أن الحكومة كانت تتحمل قسطاً من نفقات السجن وثمن أقوات المحبوسين. ولكن الظاهر أن كثيراً من المحبوسين كان عليهم أن يتكفلوا بنفقات طعامهم. والملاحظ أن السجون لم تكن تخلو من بعض رجال الإدارة وذوى اليسار في البلاد، ممن غضب عليهم الحاكم، وكان مصيرهم إلى ترك السجن، وربما إلى استعادة النفوذ والمناصب الحكومية. ويبدو أن المسجونين كانوا يعطون — أو تحرر لبعضهم على الأقل — شهادة باليوم والساعة التي يطلق سراحهم فيها. ويتبين ذلك من وثيقة من الورق البردى ونصها:

بسم الله الرحمن الرحيم — الساعة التي أطلق فيها السمع عقبة بن خليفة بن محمد الفضالى أيده الله، ويتم الله خلاصه بمنه وكرمه، على خمس ساعات بقيت

من يوم السبت لأربع عشرة بقيت من شعبان الجاري، في سنة ثمان وأربعين
وثلاثمائة،

وكتب في ظهرها :

« تذكرة الساعة التي خلى فيها أبو السمح عقبة بن خليفة أيده الله ،
ومن المحتمل أن تكون هذه شهادة بتاريخ إطلاقه مؤقتاً للتحقيق معه أو لأى
غرض من الأغراض . وذلك لأن عبارة « ويتم الله خلاصه بمنه وكرمه »
قد تحملنا على الظن بأن إطلاق سراحه لم يكن نهائياً . ومهما يكن من الأمر
فالظاهر أن هذا المسجون كان من ذوى المكانة كما تشهد بذلك تكتيته بأبى
السمح والدعاء له بعبارة « أيده الله » ، و « يتم الله خلاصه بمنه وكرمه » ، وقد
حدثنا المؤرخ « أحمد بن يوسف بن الداية » من مؤرخى الدولة الطولونية،
عن وسيلة أخرى من وسائل السجن وهي أن يؤمر المذنب بلزوم داره وعدم
مبارحتها، ويبدو أن مثل هذا السجن كان خاصاً بعلية القوم .

وكان الأغنياء من المصريين فى فجر الإسلام وفى العصرين الطولونى
والإخشيدي يسرفون فى الطعام ، فكانت مواعدهم عامرة بما لذ وطاب من
أنواعه . وكانوا يحرسون على تقديمها فى الأواني الجميلة ، من الخزف
المصنوع فى مصر أو المستورد من العراق أو الصين . ومن النصوص
التاريخية التى تصور لنا شيئاً من مستوى المعيشة فى ذلك العصر نص لابن
زولاق يشير إلى أن والده الأخشيدي أنفقت — قيل أن يتقلد ابنها حكم مصر
— مائتى دينار فى شراء مائدة جديدة مع ما يلزمها من الأواني الخزفية

وعرف الأغنياء فى مصر ولا سيما فى العصر الأخشيدي الماء المتلج .
وكان الثلج يحمل من الشام إلى قصر كافور الأخشيدي بمصر ، ليستعمل فى
تبريد الماء والمشروبات ، ولكنه لم يكن يصل إلى مصر كل يوم بانتظام .
وكان القوم يقبلون فى مجالسهم الخاصة وما دهم على سماع الخنيز والمغنيات ،
ولكن يبدو أن أهل الورع والتقوى من الفقراء والعلماء ، كانوا يتخرجون

من سماع الغناء . وكان من عادات قوم في الحفلات والحسابات السعيدة أن ينثروا النقود على الحاضرين . ولم يكن الأغنياء يتأنقون في ملابسهم فحسب ، بل كانوا يتسابقون كذلك إلى الحصول على النادر والثمين منها . وكانت الفراء الغالية معروفة بين الأغنياء . ولم يكن نسبها وقفاً على النساء بل كان الرجال يلبسون المعاطف المصنوعة من الفرو .

وكان ذوو اليسار يقبلون على التطيب بالروائح العطرية إقبالاً عظيماً . والراجح أن كثيراً من الروائح العطرية كان يستورد من إيران .

وكان الشراب منتشراً رغم نهي القرآن عنه ، ولم يكن وقفاً على الثبائن بل كان الشيوخ لا يتورعون عن الإغراق فيه . وتشهد بذلك نصوص كثيرة في كتب الأدب والتاريخ ، كما يشير إليه شعر في آخر بعضه منسوب لشعراء من عليّة القوم مثل ابن طباطبا تقيب الأشراف (الطالبيين) في العصر الإخشيدي .

وانتشر سباق الخيل كثيراً في مصر منذ القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) وعن به بلاط ابن طونون والأخشيدي . وانتشر سباق الحمام في عصر الإخشيديين .

وكان الصيد من الرياضة المحببة إلى عليّة القوم في مصر ، في العصرين الطولوني والإخشيدي . وكان إقليم خوف في الشرقية من الأقاليم التي يرتادها كثير منهم لهذا الغرض .

وكانت الحمامات العامة منتشرة في ذلك العصر . ولكن الملتزمين من المسلمين كانوا ينظرون إليها نظرة رياء ، بحجة أنها بعيدة عن الوقار ولا تقرأ فيها آية من كتاب الله ، وكان تغش يستطیع أن يستأجر الحمام كله فيخلى له ولا يسمح بدخول غيره إلى أن يغذره .

ويبدو أن سرقة الثياب من الحمام كانت أمراً شائعاً في ذلك العصر حتى قيل: دعوتان مغفول عنهما عند دخول حمام: وسلك الله من الزلق!! وحرس ثيابك من السرقة!! ،

وانتشرت دور القمار ولا سيما في العصر الإخشيدى، وكانت مراقبة دور القمار
وعنهما من أعمال المحتسب . وكان في بعض تلك الدور شيوخ يسمون
المطمعين ، ولهم رواتب ومكافآت من دور القمار ليجلبوا الناس إليها
ويطمعهم في اللعب .

وكان استئجار البيوت للسكنى منتشراً في ذلك العصر وتشهد بعض
النصوص بأن الماطلة في دفع أجورها لم تكن أمراً نادراً . وقد وصلت إلينا
بعض وثائق بردية تتضمن عقوداً لإيجار بيوت للسكنى وحوانيت للتجارة ،
وقد نشرها الأستاذ جرومان ، في كتبه عن الأوراق البردية بدار الكتب
المصرية .

وكان اكتراء الجير للاتقال مألوفاً في ذلك العصر بين سكان المدن
ولا سيما الفسطاط . أما في الريف فكان معظم أهل الطبقة الوسطى يمتلكون
حميراً لهذا الغرض . وكان لكثير من أهل الطبقة الوسطى في المدن حمير
يتقلون بها ويعبرونها أصدقاؤهم في بعض الأحيان .

وكان الاعتقاد بالخرافات وكرامات الأولياء شائعاً بين طبقات الشعب
المختلفة . وكتب التاريخ والأدب غنية بالقصص التي تشهد بذلك . ومن
ذلك قصة لص قطعت يده في دمياط فغاب عن البلد فترة من الزمن ثم قيل
إنه عاد إليها سنة ٥٣١ هـ (٩٤٢ م) ويده صحيحة . وقال إنها كانت مقطوعة
ومحفوظة عند أهله ، وإنه كان يتعبد في مسجد وظهر له النبي في الرؤيا فسأله رد
يده فردها إليه . وقد فتن الناس بهذا الرجل وأكرمه الأخشيدي .

وقد وصلت إلينا وثيقة على ورق محفوظ الآن في مجموعة الأرشيدوق
Reiner في فيينا . وهي ترجع إلى العصر الإخشيدى وفيها رسم عقرب
حواله علامات ورموز سحرية .

وكان عليه القوم في مصر يدفنون في دورهم ثم ينقلون بعد فترة من

الزمن إلى المقبرة. ومن الأمثلة التي نعرفها في عهد الصند، الوزير محمد بن علي الماذرائي حين توفي سنة ٨٣٤٥.

وكان الصباح على الجنائز مألوفاً في ذلك عصر. وقد عمل الولاة على منعه وأمروا بسجن النائمات ومنع نساء من زيارة المقابر وبألا يشق على ميت ثوب ولا يسود وجه ولا يحلق شعر. ولكن الظاهر أن هذا المنع المتكرر لم يكن ليستطيع القضاء على ترك العادات التي عرفها الشعب المصري منذ العصور القديمة، كما يتبين من الرسوم التي نقشت على الآثار الفرعونية ولا سيما في الدولة الحديثة.

وكانت مدن الصعيد الأعلى تعتبر منى بعيداً إليه المنضوب عليهم، ومن ذلك أن الوالي أحمد بن كيلخ في أوائل القرن الرابع الهجري عندما هزم محمد بن تكين، نفاه إلى إنخم. ولكن يبدو أن المدن المتطرفة ومنها الإسكندرية — كانت في بعض الأحيان منى لأولئك المنضوب عليهم، ومن ذلك أن محمد بن علي الماذرائي في القرن الرابع الهجري أيضاً نفي دابن توماتس، كاتب الإخشيد، إلى الإسكندرية.

وكان لبعض الأطباء في العصر انتهى نحن بضده، سكرتيرون يتسلون أجور العلاج، كما يتبين من وثيقة على ورق بردي من القرن الرابع الهجري مخطوطة الآن في مجموعة الارشيدوق رينر في فينا، تتضمن أمراً من طبيب إلى سكرتيره، بأن يكتب لشخص اسمه حسين بن شيب بـ"بالا بالنقود التي دفعها إلى الطبيب نظير تشریطه".

ومن الأعمال التي كان يعنى بها طائفة من المصريين في فجر الإسلام البحث عن الآثار المصرية القديمة. ولكنه — يمكن بحث عنيا على النحو الذي نعرفه في الحفائر الآن، وإنما كان أولئك تحوم يعجبون بالتحف المصرية القديمة وينسبون لها القوى السحرية ويذهبون في تفسيرها مذاهب شتى —

ومن ذلك ما كتبه المؤرخ والجغرافى المسعودى، الذى زار مصر فى العصر الإخشيدى، فقد حدثنا عن إحدى ملكات مصر القديمة ، قال إنها ملكت ثلاثين سنة ، واتخذت بمصر البرابى (أى المعابد المصرية القديمة) والصور وأحكمت آلات السحر ، وجعلت فى البرابى صور من يرد من كل ناحية ودوابهم إبلا كانت أم خيلا ، وصورت ما يرد فى البحر من المراكب من بحر المغرب والشام ، وجمعت فى هذه البرابى العظيمة المشيدة البنيان أسرار الطبيعة وخواص الأحجار والنبات والحيوان ، وجعلت ذلك فى أوقات حركات فلكية واتصالها بالموثرات العلوية . فكانوا إذا ورد إليهم جيش من نحو الحجاز واليمن ، عورت تلك الصور التى فى البرابى من الإبل وغيرها فيتصور ما فى ذلك الجيش وينقطع عن مصر أذى جنده . وإذا كان الجيش من جهة الشام أتلفوا الصور التى تمثل أهل هذا القطر فيسكب هذا الجيش وتنجو مصر من أذاه .

والذى يعنينا بوجه خاص أن المصريين فى فجر الإسلام وفى العصور الوسطى عامة كانوا يرون فى الآثار المصرية القديمة كنوزاً يسعد من يعثر عليها منهم ، ويمجد آخرون فى الكشف عنها حتى كانوا يسمونها « المطالب » وكان أهم ما ينشدونه التحف المصنوعة من المعادن النفيسة . وفى ذلك يقول المسعودى : « ولمصر أخبار عجيبة من الدقائق وما يوجد من ذخائر الملوك التى استودعها الأرض وغيرهم من الأمم من سكن تلك الأرض ، وتدعى المطالب » .

وفى كتب التاريخ نصوص كثيرة تشير إلى توفيق بعض الأمراء كابن طولون ومحمد بن طنج الاخشيد، إلى بعض تلك الكنوز وإلى استفادتهم منها فى القيام ببعض مشروعاتهم العمرانية .

ومن العادات الطريفة التى عرفت فى مصر فى العصر الاخشيدى جمع المال من الناس تبرعا للشئون الدينية والأهداف الوعظية بواسطة صندوق يوضع

فى الجامع ليلقى الناس فيه ما يتبرعون به من المال . ولكن الإقبال على هذا التبرع كان نادراً ، والراجح أن ذلك يرجع إلى اعتقاد الشعب بأن أمير البلاد ، وحكومته يستطيعان النهوض من مال الدولة بالمشروعات التى يراد أن يجمع لها المال من الشعب .

وقد حدث أن وردت كتب أهل البلاد الواقعة على الحدود بين أملاك المسلمين والدولة البيزنطية ، يستحثون فيها الإخشيد على فداء الأسرى المسلمين عند البيزنطيين . فأمر الإخشيد بوضع صندوق فى جامع عمرو ليضع الناس فيه تبرعاتهم ، ولكنهم لم يضعوا شيئاً يستحق الذكر ، فأرسل الإخشيد السفن والمال لفدية الأسرى من جيبه الخاص أو من مال الدولة بمعنى آخر .

هذه بعض نواحي المجتمع المصرى الإسلامى قبل العصر الفاطمى ، تصور لنا الحياة فى تلك العصور وتبين لنا مدى علاقة حاضرنا بماضينا .
